اجتماع الشرط والقسم مع تقدم القسم في الجملة العربية عند ابن هشام

د. عبد الله سليمان محمّدين

مستخلص البحث

هذا بحث بعنوان: "اجتماع الشرط والقسم مع تقدم القسم". وهو دراسة نحوية تناول فيه رأي ابن هشام في هذا الموضوع، واعتراض الدماميني عليه، ثم إجابة الشمني، وقد قام الباحث بإثارة المسألة، وتحرير محل الخلاف، والمناقشة الهادفة الهادئة، ثم ذكر آراء العلماء من المذاهب النحوية المختلفة حول هذا الموضوع، مع عرض الشواهد القرآنية والنحوية التي تؤيد رأي كل فريق.

والهدف من هذه الدراسة تسليط الضوء على معرفة آراء العلماء في اجتماع الشرط والقسم معالجتها بطريقة عليمة هادفة وموضوعية.

أهمية الدراسة خدمة المسائل النحوية المتفرقة في موضوع واحد بطريقة تعين الباحثين على فهمها.

المنهج المتبع هو المنهج الوصفي.

مشكلة البحث اجتماع الشرط والقسم في جملة واحدة.

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، إذا اجتمع الشرط والقسم وكان القسم متقدماً فالجواب للقسم، ولكن على الرغم من هذه القاعدة، هنالك مواضع جعل فيها الجواب للشرط.

Abstract

This study is entitled: “concurring of a conditional clause with swearing and introduction of swearing. It is a syntactic study that investigates Ibn Husham’s view as far as the study topic concerned. Aldamamini has objected while Alshamni has responded to it. However, the researcher, has presented the research topic, he has also investigated the point of disagreement, he has presented a constrictive discussion, views of many grammarians from various schools have highlighted, with regard to this topic, Quranic and grammatical pruofs have been presented which support the view of each group. The most important results arrived at are as follows: if the conditional clause coocurrs with swearing and the swearing precedes it, them the answer will be for swearing , Despite – this grammatical rule, there are cases where the answer is for ce conditional cleanse.

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، قال جل وعلا: **(وَمَا أُوتِيتُم مِّن الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً)** والصلاة والسلام على نبيه المصطفي الأكرم، وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار، ومن سار على هديهم إلى يوم الدين.

فاللغة أداة التواصل وآلة التفاهم بين أبناء البشر، فقد وصفها العالم اللغوي ابن جني بأنها: "أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم".

فاللغة وسيلة الاتصال والتعبير عن الأفكار تجري بين متكلم ومتلق، الأول يروم نقل أفكاره وما يجول من خواطره من معان والآخر يتلقى ويحلل ويفهم، ويتم ذلك في محيط كلامي يضم الأحداث اللغوية فكل ذلك يؤثر في اللغة لذا قالوا إن اللغة ظاهرة اجتماعية بينها وبين المجتمع تأثير متبادل فوجب أن ندرس وتنبني أسسها وفق محيطها بين المتكلم والسامع.

فاللغة تحتوى على علوم جامعة تتمثل في الأدب والبلاغة والنحو. ونسبة لأهمية القواعد في هذه اللغة، فقد اختار الباحث بحثه بعنوان "اختلاف" النحويين في "اجتماع الشرط والقسم". وذلك بأن النحو نشأ فناً قبل أن يكون علماً، أي: إن طرائق الأداء اللغوي، قد مرنت عليها الألسنة، وتطبعت عليها، حتى أصبحت عادة وسليقة، قبل أن يوضع علم النحو العلمي، فهو استجابة للفطرة بما لها من منطق خاص، والضرورة الاجتماعية بما تفرضه من ألوان التطور في الأمور المادية والمعنوية. قال الخليل:

بَطَـــلَ النَحْـــوُ جَميعـــاً كُلُـــه غيـر مـا أحـدث عيسـى بـن عُمـر

ذاك "إكمـــالاً" وهـــذا "جَـــامع" فهمـــا للنـــاس شـــمسٌ وقَمَـــر

وهمـــا بابـــان صـــارا حكمـــة وأرَاحَـــا مـــن قيـــاسٍ ونظـــر

أهمية البحث:

تتمثل في الآتي:

١/ الإعجاب الشديد بالنحو فيه تعرف حقائق المعاني، ويوقف به على الأصول والمباني، ويتوصل بمعرفته أمر معاني الكتاب العزيز، وصياغة العبارة باتساق وانسجام.

٢/ خدمة اللغة العربية بإضافة هذا البحث إلى المكتبة العربية.

أهداف البحث:

يرجى لهذا البحث أن يحقق الآتي:

١/ تسليط الضوء على معرفة آراء العلماء في اجتماع الشرط والقسم مع تقدم القسم.

٢/ جمع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع في بحث دراسي وافي سهل التلقي عنه جملة.

٣/ الوقوف على مذهب ابن هشام في اجتماع الشرط والقسم، واعتراض الدماميني، وإجابة الشمني حول هذا الموضوع.

منهج البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي.

مشكلة البحث:

في الأسئلة التالية:

١/ هل يجتمع الشرط والقسم في جملة واحدة؟

٢/ كيف ومتى يتقدم القسم على الشرط في الجملة؟

٣/ إلى ما توصل الخلاف في ذلك بين ابن هشام والدماميني والشمني؟

كلمات مفتاحية:

أولاً: الاعتراض:

"اعتـرض" الشـيء صـار عارضـاً، كمـا تكـون الحسـبة فـي النهـر أو الطريق. ويقال: اعترض دونه: حال واعترض له: منعه.

واعتـرض عليـه: أنكـر قولـه أو فعلـه – واعتـرض لـه بشـيء. أقبـل نحـو فرماه فقتله: واعترض الشيء: عرضه.

"التعـرض" فـي "القضـاء" فعـل مـادي أو إجـراء قـانوني يقصـد بـه منازعـة الحائز في حيازته.

"العـارض" مـا اعتـرض فـي الأفـق فسـده، مـن جـراد أو نحـل، والعـارض: السحاب الماطر، وفي التنزيل: **(قَالُوا هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا)**.[١]

والعارض: الثنية من الأسنان، وهي: الثنايا "ج".

عوارض: امرأة نقية العوارض.[٢]

ثانياً: الترجيح:

جـاء فـي "مختـار الصـحاح": "رجـح" الميـزان ويَـرْجُحُ ويَـرْجَحُ بالضـم والفـتح "رُجْحانـاً" فيهمـا أي: مـال. و"أرجـح" لـه و"رجـح" "ترجيحـاً" أي: أعطـاه "راجحاً". و"الأرجوحة بضم الهمزة معروفة.[٣]

ثالثاً: الاستشهاد:

الاستشـهاد فـي الشـهادة، وهـي الخبـر القـاطع[٤]، وهـي الخبـر القـاطع، واستشـهده: سـأله أن يشـهد لـه. والشـواهد النحويـة نصـوص قاطعـة موثوقـة، يسـوقها النحـاة للاحتجـاج بهـا فـي إثبـات معنـى أو اسـتعمال أو نفـي شـيء مـن ذلـك،

---

(١) مجمع اللغة العربية "القاموس الوسيط" ص ٥٩٤.

(٢) سورة الأحقاف، الآية ٢٤.

(٣) الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر "مختار الصحاح" طرابلس – لبنان. (د. ط) ص ٢٠٧.

(٤) سليمان يوسف خاطر "رسالة دكتوراه غير منشورة" جامعة أم درمان الإسلامية ص و.

فالاستشهاد: الإخبار بما هو قاطع الدلالة على القاعدة من شعر أو نثر. ومثل الاستشهاد الاحتجاج من الحج، وفي اللسان: "حجة يحجه حجا: غلبه في حجته". وفي الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه ٧٦٤/٤: "فحج آدم موسى، أي: غلبه بالحجة، والحجة هي البرهان، وما يرجح به الخصم. وقال الأزهري: "الحجة: الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، ومنه احتج بالشيء: جعله حجة وإنما سميت الحجة، لأنها تحج، أي: تعضد. ومن هذا نعلم أن الحجة في اللغة تعنى الغلبة بالبرهان، ومنه احتج احتجاجاً إذا أُويد بالحجة وأبداها أو طلبها. أما في النحو والصرف وعلوم العربية عموماً، فيراد بالحجة والاحتجاج إثبات قاعدة أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلي صَحّ سنده إلى عربي فصيح السليقة.

وهنالك كلمة أخرى تستعمل من مترادفات الحجة: التمثيل، من المثال الذي يطلق على الأمثلة المصنوعة من كلام من لا يحتج بقوله، ويغني عنه الشاهد والحجة، فهما يصلحان مثالاً أيضاً. ومن هذا نعلم أن الاستشهاد والاحتجاج يستعملان بمعنى واحد غالباً، إلا أن الأولى عامة والثانية يغلب استعمالها في مواضع الخصومة والجدل.

اجتماع الشرط والقسم مع تقدم القسم

القاعدة العامة إذا اجتمع الشرط والقسم فالجواب للسابق منهما. هذا هو الراجح بين العلماء. لكن هنالك مواضع سوف يذكرها الباحث اجتمع فيها الشرط والقسم ومع ذلك كان الشرط للقسم فيما يلي نتعرض لآراء العلماء في هذا المجال:

أ/ ١- قال ابن هشام في "إذن": والأكثر أن تكون جواباً لـ"أن" أو "لو" مقدرتين أو ظاهرتين، فالأول كقوله:

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذا لا أقبلها[٥]

٢- اعترضه الدماميني[٦] قالاً: "إيراد المصنف هذا البيت شاهداً على وقوع "إذن" جواباً لـ"إن" مخالف للقاعدة المشهورة، وهي أن القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب

(٥) البيت لكثير عزة، وهو كثير بن عبد الرحمن الخزاعي، أبو صخر، شاعر متيم مشهور، مات سنة ١٠٥هـ.
الشاهد فيه: "إذن لا أقيلها" أهملت "إذن" لأنها وقعت حشواً.

للسابق منهما، واللام التي في البيت مصاحبة لقسم مذكور[٧]، فإن قيل هذا فإن قيل هذا البيت:

حَلَفْتُ بِرَب الرافقات إلى مِنَى يقول الفيافي لقَتها وزَميلُها

فالجواب للقسم السابق "يقول"، لا للشرط اللاحق، ولهذا لم يجزم الفعل، وإلا فلو كان للشرط لجزم.

٣- أجاب الشمني[٨] عن ذلك بجوابين:

أولها: لا نسلم أن المصنف مثل بهذا البيت بناءً على المشهور، وإنما مثل به تبعاً لبدر الدين بن مالك[٩] بناء على ما ذهب إليه الفراء[١٠] وابن مالك[١١] من جواز جعل الجواب المذكور للشرط المتأخر، وإن لم يسبق ذو جزاء، وقد جعل صاحب الكشاف من ذلك قوله تعالى: **(لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ)**.[١٢]

وثانيهما: سلمنا أنه مثّل بناءً على المشهود، لكن لما كان الجواب المحذوف للشرط كالجواب المذكور للقسم صحّ التمثيل بالبيت لوقوع "إذن" في جواب "إن" الملفوظة، غاية ما في الباب أن ذلك الجواب محذوف، هذا وقد مثل الرضي بالبيت لوقوع "إذن" في جواب قسم قبلها وهو ظاهر.

---

(٦) الدماميني، بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر بن محمد بن سليمان المعروف بالدماميني. نسبة إلى دمامين، وهي قرية بالصعيد.

(٧) محمد بن عبد العزيز العميريني "ابن هشام بن الاعتراض والإنصاف" دار المعرفة الجامعية. شارع قناة السويس، ص/ ٥٥. طبع عام ٢٠٠٧م.

(٨) الشمني، أحمد بن حسن بن علي بن يحيي بن محمد بن خلف الله.

(٩) ابن الناظم "شرح الألفية" ص/ ٧٠٧.

(١٠) الفراء "معاني القرآن" ١٣٠/٢.

(١١) ابن مالك "شرح التسهيل" ص/ ١٥٣.

(١٢) سورة المائدة، الآية: ٢٨.

ب- تحرير محل الخلاف:

حكم الجواب عند اجتماع القسم والشرط، مع تقدم القسم على الشرط.

ج- المناقشة:

اختلف النحويون في حكم الجواب عند اجتماع القسم والشرط مع تقدم القسم على الشرط، وفيه الأقوال الآتية:

١/ ذهب سيبويه[١٣] والمبرد[١٤] والأخفش[١٥]، والسيرافي، وعدد من النحويين، إلى كون الجواب للقسم إذا تقدم على الشرط.

وقد وافق المبرد سيبويه في جعل الجواب للقسم إذا تقدم، وخالفه في التقدير في: إن أتيتني لأقومن، وتقدير القسم: والله إن أتيتني لأقومن، فسيبويه يذهب إلى أنه على التقديم والتأخير كأنه قال: لأقومن إن أتيتني، وأما المبرد فلا يراه مقدماً في التقدير، بل هو جواب قسم في موضعه غير متقدم.

٢/ وذهب بعض الكوفيين منهم الفراء[١٦] وتابعه ابن مالك[١٧] وابنه[١٨]، إلى جواز أن يكون الجواب للشرط مع تأخره وتقدم القسم عليه، إلا أن الفرّاء قد خص ذلك بالضرورة، خلافاً لابن مالك فإنه أجاز ذلك ولم يخصه بالضرورة مع أنه استدل بالشواهد[١٩] التي أوردها الفراء، وقال: "وقد يغني حينئذ جواب الأداة مسبوقة بالقسم".

---

(١٣) سيبويه "الكتاب" ٢٠٨٤/٣.
(١٤) المبرد "المقتضب" ٦٨/٢.
(١٥) الأخفش "معاني القرآن" ٤٩٨/٢.
(١٦) الفراء "معاني القرآن" ١٣٠/٢.
(١٧) ابن مالك "التسهيل" ص/ ١٥٣.
(١٨) محمد بن عبد العزيز العميريني "ابن هشام بن الاعتراض والإنصاف" ص/ ٥٦.
(١٩) ابن يعيش "شرح المفصل" ص/ ٢٥٦.

٣/ الزمخشري اضطرب قوله في هذه المسألة فمرة قال: يقدم بعض النحويين المشهور ومرة جعل الجواب للشرط مع تأخره، ولم يسبق القسم بشيء وذلك في قوله تعالى: **(لَئِن بَسَطتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لأَقْتُلَكَ)**.

حيث قال: "فإن قلت: لم جاء الشرط بلفظ الفعل، والجزاء بلفظ اسم الفاعل". ومؤدى هذا أن الجزاء عنده جواب للشرط لا القسم.

وعند النظر في هذه الأقوال يتضح أنه[٢٠]:

يؤيد القول الأول: الضوابط التي وضعها النحويون في باب الشرط عن مسالة اجتماع الشرط والقسم في جملة واحدة، واتفاقهم على أن جملة القسم كالشرط لابد لها من جواب تعتمد عليه، ولذا جعل أبو علي الفارسي جملة القسم نظير جملة الشرط في أنها لا تفيد حتى ينضم إليها الجواب.

ومن الضوابط عند النحويين في مسالة اجتماع الشرط والقسم: أنه إذا اجتمع الشرط في جملة كان الجواب المتقدم منهما. ما لم يتقدم عليهما ذو خبر – وجواب الآخر محذوف يدل عليه المذكور، فإذا تقدم القسم على الشرط فالجواب للقسم، قال سيبويه: "هذا باب الجزاء إذا كان القسم في أوله، وذلك قولك: والله إن أتيتني لا أفعل، لا يكون إلا معتمدة عليه اليمين..." ثم قال: "فإذا بدأت بالقسم لم يحز إلا أن يكون عليه".[٢١]

وإنما جعل النحويون الجواب للمتقدم، لأنه قد بني الكلام عليه من أول الأمر.

ويؤيد ما ذهب إليه الجمهور عدد من الشواهد منها ما يأتي:

قوله تعالى: **(وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ)**.[٢٢]

فالجواب وهو قوله: **"مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ"** للقسم، ولا يصلح للشرط لأنه منفي، وإذا كان جواب الشرط منفياً بـ"ما" وزايد من الفاء.

---

(٢٠) محمد بن عبد العزيز العميريني "ابن هشام بين الاعتراض والإنصاف" ص/ ٥٧.

(٢١) سيبويه "الكتاب" ٨٤/٣.

(٢٢) سورة البقرة، الآية: ١٤٥.

وقوله تعالى: **(وَلَئِن قُلْتَ إِنَّكُم مَّبْعُوثُونَ مِن بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ إِنْ هَـذَا إِلاَّ سِحْرٌ مُّبِينٌ)**.(٢٣)

فالجواب وهو **"لَيَقُولَنَّ"** للقسم وهو المتقدم، والذي يدل على أن الجواب للقسم توكيده باللام والنون الثقيلة.

وقوله تعالى: **(وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ)**.(٢٤)

فالجواب **"لَنَكُونَنَّ"** للقسم وذلك لتوكيده باللام والنون الثقيلة، واللام الموطئة للقسم، في هذه الآية مقدرة في "وإن" ولابد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة، لأنها لليمين نعت على ذلك سيبويه.(٢٥)

ويؤيد القول الثاني عدد من الشواهد الشعرية، استدل بها الفراء، منها قول الأعشى(٢٦):

لَـئِنْ مُنِيـتَ بنـا عِـنْ غِـب مَعْرَكَـة لا تُلْفِنـا مـن دِمَـاء القَـوْمِ تتَفِـلُ(٢٧)

فالجواب "لا تلفنا" للشرط مع تأخره، بدليل الجزم فيها، وقد وجه الفراء هذا البيت على زيادة اللام، حيث قال: "وربما جزم الشاعر، لن "لئن" إنْ التي يجازي بها وجدت عليها لام".

---

(٢٣) سورة هود، الآية: ٧.

(٢٤) سورة الأعراف، الآية: ٢٣.

(٢٥) سيبويه "الكتاب" ٦٦/٣.

(٢٦) الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل، أبو بصير، من شعراء الطبقة الأولى من الجاهلية، كان يغني بشعره، فسُمّي "صناجة العرب" مات سنة ٧هـ.

(٢٧) البيت من البحر البسيط، وهو وهو من معلقتها التي مطلعها.

ودّع هريـــرة إن الركـــب مرتحـــل وهـــل تطيـــق وداعـــاً أيهـــا الرجـــلُ

وقال في موضع آخر: "فجزم "لا تلفنا" والجزم والرفع، كما قال الله تعالى: **(لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ)**[٢٨]، ولكنه لمّا جاء بعد حرف يُنوى به الجزم صُيِّر جزماً جواباً للمجزوم وهو في معنى رفع".[٢٩]

ومن شواهد الفراء – أيضاً – قول الشاعر:

حَلَفْتُ لـه إن تُـدلِجِ الليـلَ لا يـزل أمَامَـك بَيْـتُ مـن بيـوتي سـائر[٣٠]

قل في توجيه البيت: "والمعني حلفت له لا يزال أمامك بيت، فلما جاء بعد المجزوم صُيِّر جواباً للجزم".[٣١]

ومن شواهد أصحاب هذا الرأي قول الفراء: "وأنشدتني امرأة عقيلية فصيحة[٣٢]:

لـئن كـان مـا حُدِثتـه اليـوم صَـادقاً أصُم فـي نهـار الغـيظ للشمس باديـاً

وأركـبُ حِمَـاراً بـين سَـرْج وفـروة وأُعْـرهن الخَاتـام صـفري شـمالي

فالجواب "أصمْ" للشرط مع تأخره بدليل الجزم، قال الفراء: "وألقى جواب اليمين من الفعل، وكان الوجه في الكلام أن يقول: لئن كان كذا لآتيتك، وتوهم إلغاء اللام، ثم قال: فاللام في "لئن" ملغاة.[٣٣]

---

(٢٨) سورة الحشر، الآية: ١٢.

(٢٩) الفراء "معاني القرآن" ٦٨/١.

(٣٠) البيت من البحر البسيط، وهو من معلقته التي مطلعها.

ودّع هريـــرة إن الركـــب مرتحـــل وهـــل تطيـــق وداعـــاً أيهـــا الرجـــلُ

(٣١) الفراء "معاني القرآن" ٦٨/١.

(٣٢) البيتـان من البحر الطويـل، ونسبا لامرأة من بني عقيـل ولم يعني اسمها: انظر "معـاني القـرآن" ٦٧/١.

هنالك آراء أخرى أذكرها هي:

قال صاحب الكتاب: وتقول: "والله إن أتيتني لا أفعلُ" بالرفع، و"أنا والله إن تأتني لا آتك" بالجزم لأن الأول لليمين، والثاني للشرط.

قال الشارح: أعلم أن اليمين لابد لها من جواب، لأن القسم جملة تؤكد جملة أخرى[٣٤]، فإذا أقسمت على المجازاة، فالقسم إنما يقع على الجواب، لأن جواب المجازاة خبر يقع فيه التصديق والتوكيد، والقسم إنما يؤكد الإخبار، ألا ترى أنك لا تقول: "والله هل تقوم" ولا "والله قم" لأن ذلك ليس بخبر، فلما كان القسم معتمداً به الجواب. بطل الجزم، وصر لفظه كلفظة لو كان في غير مجازاة، فنقول: "والله إن أتيتني لا أفعلُ" بالرفع، لأنه جواب القسم، والشرط مُلغي، كأنك قلت: "والله لا أفعل إن أتتني" وصار الشرط معلقاً على جواب اليمين، كما كان معلقاً عليه الظرف من نحو إذا قلت: "والله لا أفعل يوم الجمعة" ونقول: "والله إن أتيتني آتيك" والمراد: لا آتيك فـ"لا" تحذف من القسم في الجحد للعلم بموضعها، إذ لو كان إيجاباً، لزمته اللازم والنون، نحو: "والله لآتينك". ومنه قوله تعالى: **(تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)**[٣٥]، أي لا تفتأ. ولو جزمت الشرط، وقلت: "والله إن تأتني لا آتيك" لم يحسن؛ لأن حرف الشرط لا يجزم ما لا جواب له. والجواب هنا للقسم.

قال ابن مالك:

واحْذف لَدَي اجتماع شَرْط وقَسَم جَوابَ ما أخَرت فَهُو مُلْتَزم

كل واحدٍ من الشرط والقسم يستدعي جواباً، وجواب الشرط: إما محزوم، أو مقرون بالفاء، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة بمضارع، أكد باللام والنون نحو: "والله لأضربن زيداً" وإن صدرت بماض اقترن باللام، وقد[٣٦]، نحو: والله لقد قام

---

(٣٣) محمد بن عبد العزيز العميريني "ابن هشام بين الاعتراض والإنصاف" ص/ ٥٧.

(٣٤) ابن يعيش، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش "شرح المفصل" ٢٨٧/٤. دار الكتب العلمية، بيروت، طبع عام ٢٠٠١م.

(٣٥) سورة يوسف، الآية: ٨٥.

(٣٦) وربما حذفت اللام وقد جميعاً، وذلك إن طالت جملة القسم، وذلك نحو قوله تعالى: **(قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ)** فإن هذه الجملة جواب القسم الذي في أول السورة، وهو فعل ماض مثبت، وليس معه لام ولا قد، ثم إن الذي يقترن باللام وقد معاً هو الماضي المنصرف،

زيد". وإن كان جملة اسمية فـ"إن واللام"[٣٧] وحدها، أو بـ"إن" وحدها، نحو والله إن زيداً لقائم". و"الله لزيد قائم" وإن كان جملة فعلية منفية فينفي بما أو لا أو إنّ، نحو: "والله ما يقوم زيد، ولا يقوم زيد، ولا يقوم زيدٌ، وإن يقوم زيد". والأسمية كذلك.

فإذا اجتمع شرط وقسم حذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول؛ فنقول: "إن قام زيدٌ والله نعم عمرو" فتحذف جواب القسم لدلالة الشرط عليه، وتقول: "والله إن نعم زيد ليقومن عمرو" فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه.

قال ابن مالك:

وإنْ تَوَاليـــا وقَبْـــلُ ذو خبـــر فالشـرط رجـح، مُطلقـاً بـلا حَـذَر

أي: إذا اجتمع الشرط والقسم أجيب السابق منهما، وحذف جواب المتأخر، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، فإن تقدم عليهما ذو خبر رُجح الشرط مطلقاً، أي: سواء كان متقدماً أو متأخراً، فيجاب الشرط ويحذف جواب القسم، فتقول "زيدٌ إن قام والله أكرمه".

ورُبما رُجّح بعد قسم شَرطٌ بلا ذي خبر مُقَدّم

أي: وقد جاء قليلاً ترجيح الشرط على القسم عند اجتماعهما ويقدم القسم، وإن لم يتقدم ذو خبر، ومن قوله:

لـئن مُنِيـتَ بنـا عـن غِـنٍّ مُعْرَكـة لا تُلفنـا عـن دِمَـاء القَـوْم تَنتَقِـلُ[٣٨]

فأمـا الجامـد فيقتـرن بـاللام وحـدها، نحـو "والله لعسـى زيـد أن يقـوم، ووالله لـنعم الرجـل زيد".

(٣٧) ابـن عقيـل، بهـاء الـدين عبـد الله بـن عقيـل العقيلـي "شـرح ابـن عقيـل" ٣٨٢/٢. تحقيـق: محمـد محي الدين، بدون تأريخ ورقم طبعة.

(٣٨) البيت للأعشى: ميمون بن قيس، من قصيدة له مشهورة، معدودة في المعلقات مطلعها:

ودّعْ هُرَيْـــرَةَ إنَّ الرْكَـــبَ مُرْتَحِـــلُ وهَـــل تُطِيـــقُ وَدَاعـــاً أيُهـــا الرْجُـــلُ

فلام "لئن" موطئة لقسم محذوف، والتقدير: والله لئن – و"إن" شرط، وجوابه "لا تلفنا" وهو مجزوم بحذف الياء.(٣٩)

قال الأشموني معلقاً على قول ابن مالك:

واحَذْف لدي اجتماع الشرط، غير الامتناعي "وقسم جواب ما أخرت" أي: منهما استغناءً بجواب المتقدم "فهو" أي: الحذف "ملتزم" فجواب القسم يكون مؤكداً باللام أو "إنَّ" أو منفياً، وجواب الشرط يكون مقروناً بالفاء أو مجزوم، فمثال تقدم الشرط: "إن قام علي والله أكرمه" – ومثال تقدم القسم: "والله إن قام زيد لأقومنّ".

وأما الشرط الامتناعي نحو "لو" فإنه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو تأخر، كقول الشاعر:

فأقْسِمُ لَوْ أبْدى النَوي سَوَادَه لمَا مَسَحت تِلْك المُسالاتِ عامر(٤٠)

وكقوله من الرجز:

غَزاءُ فَرْعَاءُ مَصْقُولٌ عَوَارضُهَا تَمشْشِي الهُوَيْنَا كما تَمشِي الرَجِي الوَحِلُ

كأن ميثْيتَها من بَين جَارَتِها مَرّ السحابة لا رِيْنٌ ولا عَجَلُ

اللغة: "منيت" ابتليت، والخطاب ليزيد بن مشهر الشيباني "عن غب" أي: الشدة "لا تلفنا" لا تجدنا "تتفل" تتملص وتتخلص.

الشاهد فيه قوله: "لا تلفنا" حيث أوقعه جواب الشرط مع تقدم القسم عليه. وحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، ولو أنه أوقعه جواباً للقسم لجاء به مرفوعاً، لا مجزوماً

(٣٩) ابن عقيل "شرح ابن عقيل" ٣٨٣/٢: ٣٨٤.

(٤٠) البيت بلا نسبة في "لسان العرب" ٣٣/ ٣٥ "سيل".

اللغة: أندى: حضر. الندى: المجلس. سواده: شخصه. المسلات. جمع مساله، وهي جانبا اللحية.

المعني: يقوم مقسماً: لو حضر الممدوح مجلس القوم لما استطاع بنو عامر أن يمسحوا لحاهم وشواربهم من هيبته وسطوته، وشدة بأسه على الناس. وهذا دليل على ضعف بني عامر وجبنهم لدي ملاقاة الممدوح.

الشاهد فيه قوله: "لما مسحت" حيث اكتفى بجواب واحد للقسم والشرط.

وَاللهِ لَـــــوْلا اللهُ مـــــا اهْتَـــــدَيْنَا ولا تَصَـــــدَقْنَا وَلا صَـــــلَيْنَا(٤١)

نص على ذلك في الكافية والتسهيل، وهو الصحيح، وذهب ابن عصفور إلى أن الجواب في ذلك القسم، لتقدمه، ولزوم كونه ماضياً، لأن مغن عن جواب "لو" و"لولا" وجوابهما لا يكون إلا ماضياً، وقوله في باب القسم في التسهيل: "وتُصدر يعني جملة الجواب – في الشرط الامتناعي بلو أو لولا" يقتضي أن "لو" و"لولا" ما دخلتا عليه جواب القسم، وكلامه يقتضي أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب "لو" و"لولا" والعذر له في عدم التنبيه هنا على "لو" و"لولا" أن الباب موضوع الشرط غير الامتناعي(٤٢)، والمغاربة لا يسمون "لولا" شرطاً و"لو" إلا إذا كانت بمعني "إن".

تنبيهات: الأول: كل موضع استغني فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللفظ، أو مضارعاً مجزوماً بـ"لم" نحو قوله تعالى: **(وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ)**(٤٣)، ونحو قوله تعالى: **(لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لأَرْجُمَنَّكَ)**(٤٤)، ولا يجوز: "أنت ظالم إن تفعل" و"والله إن تقم لأقومن". وأما قوله من الكامل:

بُنْنِـــي عَلَيْـــكَ وأنـــت أهَـــلُ ثَنَائـــه ولـدَيْك إن هـو يَسْـتزدكَ مريـدُ(٤٥)

وقوله من الطويل:

---

(٤١) الرجز لعبد الله بن رواحة في "ديوانه" ص/ ١٠٨.
الشاهد فيه قوله: "لما اهتدينا" حيث اكتفي بجواب واحد للقسم والشرط، ولا يجوز حذف القسم لأن الجواب منفي.
(٤٢) الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى "شرح الأشموني" ٢٧١/٣. دار الكتب العلمية. بيروت، طبع عام ٢٠١٠م.
(٤٣) سورة الزخرف، الآية: ٨٧.
(٤٤) سورة مريم، الآية: ٤٦.
(٤٥) البيت لعبد الله بن عتمة في "خزانة الأدب" ٤١/٩.
الشاهد فيه قوله: "إن يستزدك" حيث جاء فعل الشرط مضارعاً مثناً، وجواب الشرط محذوف.

لـئن تَـكُ قـد ضَـاقت علـيكم بيـوتكم لـيعلم ربـي أن بيتـي واسـع[٤٦]

فضرورة، وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء.

الثاني: إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له، والجملة القسمية حينئذ هي الجواب، وأجاز ابن السراج أن تُنْوى الفاء فيعطي القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيته من اللفظ بها. فأجاز "إن تقم يعلم الله لأزورنك" على تقدير فيعلم الله.[٤٧]

الثالث: لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين، فنذكره مختصراً. إذا توالى شرطان دون عطف، فالجواب لأولهما، والثاني مقيد للأول كتقيده بحال واقعة موقعه، كقوله من البسيط:

إنْ تَسْـتَغيثُوا بنـا إن تُـدْعَروا تجـدوا منـا مَعَاقِـل عِـز زاكهـا كـرم[٤٨]

وإن تواليا بعطف فالجواب لهما معاً، كذا قاله المصنف في شرح الكافية، ومثل له بقوله تعالى: **(وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ)**[٤٩]. وقال غيره: إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما، نحو: "إن تأتني وإن تحسن إلى أحسن إليك". أو بـ"أو" فالجواب لأحدهما، نحو: "إن جاء زيدٌ أو إن جاءت هند فأكرمه، أو فأكرمها" أو بالفاء فنصوا على أن الجواب للثاني، والثاني وجوابه جواب للأول. وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو.

---

(٤٦) البيت لزي الرمة في "ديوانه" ص/ ١٢٩٠.
الشاهد فيه قوله: "ليعلم" وأصله "ليعلمن" فحذف نون التوكيد.
(٤٧) الأشموني "شرح الأشموني" ٢٧٦/٣.
(٤٨) البيت بلا نسبة في "الأشباه والنظائر" ١١٢/٧.
اللغة: تستغيثوا: تستنجدوا وتستعينوا. الذعر: الخوف الشديد. المعقل: الحسن والملجأ.
المعنى: إذا أصابكم خوف ما واستنجدتم بنا وجدتم لدينا الأمان والكرم.
الشاهد فيه قوله: "إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا" فقد توالى شرطان، فحذف جواب الثاني لتقيده بالأول.
(٤٩) سورة محمد، الآية: ٣٦.

قال صاحب أوضح المسالك: "يجب حذف الجواب إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المغني[٥٠]، نحو: "أنت ظالم إن فعلت". أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه، نحو قوله تعالى: **(لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ علي أن يأتوا بمثل هذا القرآن)**.[٥١]

كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه، نحو: "إن تقم والله أقم".

وإذا تقدمهما ذو خبر جاز جعلُ الجواب للشرط مع تأخره، ولم يجب خلافاً لابن مالك، نحو: "زيدٌ والله إن يقم أقم" ولا يجوز إن يتقدمهما خلافاً له والفراء، وقوله من الطويل:

لِـئَنْ كـانَ مَـا حُدِّثْتَـهُ اليَـوْمَ صَـادِقَاً أصُـمْ فـي نهـار الغـيظ للشـمس باديـاً[٥٢]

ضرورة، أو اللام الزائدة، وحيث حُذف الجواب اشترط في غير الضرورة معنى الشرط، فلا يجوز "أنت ظالم إن تفعل" ولا "والله إن تقم أقومن".

ابن عصفور له رأي حيث قال: "وإذا اجتمع الشرط والقسم فإنك تبنى الجواب للمتقدم منهما[٥٣]، فنقول: "والله إن قام زيدٌ ليقومن عمرو" وأما قول الشاعر من الطويل:

حَلَفْتُ لَهَا إن يُدْلج الليلَ لا يترك[٥٤]

---

(٥٠) ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله "أوضح المسالك" ٩٧/٢. دار الكتب العلمية، بيروت، طبع عام ٢٠٠٧م.

(٥١) سورة الإسراء، الآية: ٨٨.

(٥٢) البيت لامرأة من عقيل في "خزانة الأدب" ٣٢٨/١١.

الشاهد فيه قوله: "لئن كان ما حدثته أمن" جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم، ولم يتقدم عليهما ذو خبر، والفراء يجيزه. ويذهب جمهور النحاة إلى أنه إذا تقدم على الشرط والقسم ذو خبر جاز جعل الجواب لأيهما كان، وإن لم يتقدم عليهما ذو خبر، كما في البيت جعل الجواب للسابق منهما.

(٥٣) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي "شرح جمل الزجاجي" ٣١٧/٢. دار الكتب العلمية، طبع عام ١٩٩٨م – الطبعة الأولى.

(٥٤) البيت بلا نسبة وقد ورد في "شرح جمل الزجاجي" ٣١٧/٢.

فإن لم يضمن "حلفت" معنى القسم، ولذلك بنى الجواب على الشرط.

وإذا اجتمع الشرط والاستفهام فمذهب سيبويه أن يبنى الجواب على الشرط، ويدخل الاستفهام على الجملة من الشرط والجزاء بأسرها. ومذهب يونس أن الفعل يبنى على الاستفهام، نحو: "أ إن قام زيدٌ قام عمرو" ويونس يقول: "يقوم عمروُ". والصحيح مذهب سيبويه بدليل قوله تعالى: **(أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ)**[٥٥]، لأنه لا يجوز أن يكون التقدير: أفهم الخالدون فإن مت. لأن الذي يقول: "أنت ظالم إن فعلت" فيحذف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، لا يقول: "أنت ظالم فإن فعلت". فإن الفاء حرف استئناف تمنع ما قبلها إن يفسره ما بعده.[٥٦]

يقول الشيخ خالد الأزهري: متى اجتمع شرط وقسم، استغني بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم.[٥٧]

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، وإذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره، ولم يجب خلافاً لابن مالك في التسهيل[٥٨] والكافية.[٥٩]

ابن الحاجب له رأي أيضاً، يقول: وتقدير القسم كاللفظ أي: كالتلفظ به أو مقدر[٦٠] كملفوظة في صور الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المعني وكان الجواب للقسم، نحو قوله تعالى: **(لَئِنْ أُخْرِجُوا لا يَخْرُجُونَ)**[٦١] أي: والله لئن أخرجوا فالشرط ماضي و"لا يخرجون" جواب القسم. فإنه لو كان جراء الشرط لكان الجزم يحذ النون أولى به، أي: لا يخرجوا.

---

(٥٥) سورة الأنبياء، الآية: ٣٤.

(٥٦) ابن عصفور "شرح جمل الزجاجي" ٣١٧/٢.

(٥٧) الشيخ خالد الأزهري "شرح التصريح على التوضيح" تحقيق: باسل عيون السود ٤١٣/٢. دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة الثانية – ٢٠٠٦م.

(٥٨) ابن مالك "التسهيل" ص/ ١٥٣.

(٥٩) ابن الحاجب "الكافية" ٩١٦/٣.

(٦٠) نور الدين عبد الرحمن الجامي "شرح كافية ابن الحاجب" ٣٨٦/٢ – ٣٨٧. دار الآفاق العربية، طبع عام ٢٠٠٣م.

(٦١) سورة الحشر، الآية: ١٢.

وكذا قوله تعالى: **(وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ)**.[٦٢]

فالشرط ماضي و"إنكم لمشركون" جواب القسم، فإنه لو كان جزاء الشرط يلزم الإتيان بالفاء، لأن الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء.

ومما يؤكد هذا الكلام ما جاء في كتاب معاني النحو: إذا اجتمع شرط وقسم، فالجواب للسابق منهما، فإن تقدمهما ذو خبر، جاز جعل الجواب لأي منهما.

وذلك لأن المتقدم يكون مبنياً عليه، فإذا قلت: "والله إن زرتني أكرمتك". فقد بينت الكلام على القسم، وكان الشرط مقيداً، وإن قلت: "إن زرتني والله أكرمك" كنت بنيت الكلام على الشرط، وجعلت القسم معترضاً.[٦٣]

جاء في "أمالي ابن الشجري": "والله إن قمت لأقومن، لأقومن جواب القسم والشرط معترض... وإن تقدم الشرط كان القسم معترضاً، والجواب للشرط، مثل: "إن قمت والله قمت".[٦٤]

فإن تقدمهما ذو خبر "أنا والله إن أتيتني أكرمك" جاز جعل الجواب للقسم أو للشرط، باعتبار أن الكلام بنى على اسم متقدم غير الشرط والقسم، وهو يحتاج إلى خبر فيمكن جعل كل من القسم أو الشرط معترضاً، فإذا قلت: "أنا والله إن تأتني لآتينك" جعلت الشرط للقسم.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إطلاق لفظ "معترض" أو "اعتراض" على الشرط غير موفق أحياناً، لأنه قد يفهم أن أهميته في الكلام ثانوية، في حين أنه قد يكون الكلام قسماً على الشرط، وذلك نحو قوله تعالى: **(وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذاً لَّمِنَ الظَّالِمِينَ)**[٦٥]. فإنه ليس من السداد أن تقول: إن أصل الكلام والله إنك لمن الظالمين ثم اعترض بالشرط، كيف وقد أقسم الله على الشرط.

---

(٦٢) سورة الأنعام، الآية: ١٢١.

(٦٣) فاضل صالح السامرائي "معاني النحو" ٣/١٠١٤ - ١٠٢. دار الفكر، بدون رقم طبعة.

(٦٤) ابن الشجري "أمالي ابن الشجري" ١/٢٤٠.

(٦٥) سورة البقرة، الآية: ١٤٥.

جاء في "الكتاب": فلو قلت: "إن أتيتني لأكرمنك" و"إن لم تأتني لأغمنك" جاز لأنه في معنى لأئن أتيتني لأكرمنك، ولئن لم تأتني لأغمنك، ولابد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة، لأنها لليمين.(٦٦)

وهو كما ترى قسم على الشرط هو المقصود بالكلام، وقد أقسم الله عليه، فتسميه معترضاً في نحو هذا تسمية غير موفقة، لا تناسب أهميته في الكلام، لا في أداء المعنى، وعلى أي حال فهو مصطلح نحوي، وهو نظير التسمية بالفضلة، مع أن المعنى يتوقف عليها أحياناً – فإذا حذفت ذهب معنى الكلام، وذلك نحو قوله تعالى: **(وَلا تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا)**(٦٧). وقوله تعالى: **(وَإِذَا قَامُواْ إِلَى الصَّلاَةِ قَامُواْ كُسَالَى)**(٦٨). وقوله تعالى: **(وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاء وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لاعِبِينَ)**.(٦٩)

قال الشاعر:

إنمَّـــا المَيْـــتُ مـــنَ يَعـــيشُ كئيبـــاً كَاســـفاً بَالـــه قَليـــل الرجَـــاء

ونحو: "ضربت العبد مسيئاً" فإذا حذفت الفضلة في نحو هذا، اختل الكلام، وفسد المعنى، ومع ذلك فالمنصوبات ههنا تسمى فضلة في الاصطلاح.(٧٠)

قال المرادي: القسم كالشرط في احتياجه إلى جواب إلا أن جوابه مؤكد باللام أو إن أو منفي، فإذا اجتمع الشرط والقسم حذف جواب المتأخر منهما، مثال تقدم الشرط، عن جاء الضيف استقبلته، ومثال تقدم القسم، والله إن جاء الضيف استقبلته، هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر، فإن تقدم جعل الجواب للشرط مطلقاً وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر.(٧١)

---

(٦٦) سيبويه "الكتاب" ٤٣٦/١.

(٦٧) سورة لقمان، الآية: ١٨.

(٦٨) سورة النساء، الآية: ١٤٢.

(٦٩) سورة الأنبياء، الآية: ١٦.

(٧٠) د. فاضل صالح السامرائي "معاني النحو" ١٠٢/٣.

(٧١) المرادي، المعروف بان أم قاسم "توضيح المقاصد والمسالك" تحقيق: عبد الرحمن على سليمان ١٢٩٠/٣. دار الفكر العربي، القاهرة.الطبعة الأولى ٢٠٠١م.

والمراد بذي الخبر ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم كان ونحو مذهب الفراء، أجاز جَعل الجواب للشرط المتأخر وإن لم يتقدم ذو خبر وتبعه المصنف مستشهداً بقول الأعشى:

لـئن مُنيـت بنـا عـن غِـي مَعْركـة لا تُلفنـا عـن دَمـاء القـوْمِ تتفـل[٧٢]

وأبيات أخر، ومنع ذلك الجمهور وتأولوا البيت ونحوه على جعل اللام زائدة، وجعل الزمخشري قوله تعالى: **(مَا أَنَاْ بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ)**[٧٣] جواب الشرط في قوله: "لئن".

جاء في شرح الكافية: فثبت المزية للشرط من ثلاثة أوجه:

أحدها: لزوم الاستغناء بجوابه عند تقدم ذي خبر.

والثاني: لزوم الاستغناء عند تقدمه وعدم تقدم ذي خبر.

والثالث: جواز الاستغناء بجوابه عند تأخره وتقدم ذي خبر.

د/ الترجيح:

من خلال عرض الأقوال والأدلة السابقة يتضح الآتي:

أولاً: يمكن الرد على الفراء والكوفيين ومن تابعهم بأمرين:

أ/ أن اللام في الشواهد التي استدلوا بها قد تكون زائدة، وليست موطئة للقسم.[٧٤]

ب/ أن ذلك يمكن حمله على الضرورة.

ثانياً: أن الزمخشري رد عليه أبو حيان – رحمهما الله تعالى – فقال: "وهو كلام فيه انتقاد، وذلك أن قوله: "" ليس جزاء بل هو جواب للقسم المحذوف قبل اللام في "لئن" المؤذنة بالقسم والموطئة للجواب لا للشرط، وجواب الشرط محذوف لدلالة

---

(٧٢) البيت للأعشى، وقد تم تخريجه في صفحة ١٠.

(٧٣) سورة المائدة، الآية: ٢٨.

(٧٤) محمد بن عبد العزيز العميريني "ابن هاشم بين الاعتراض والإنصاف" ص/ ٦٥ - ٦٦.

جواب القسم، ولو كان جواباً للشرط لكان بالفاء، فإنه إذا كان جواب الشرط منفياً بـ"ما" فلابد من الفاء، ولو كان – أيضاً – جواباً للشرط من ذلك خرق القاعدة النحوية، من أنه إذا تقدم القسم على الشرط فالجواب للقسم لا للشرط، وقد خالف الزمخشري كلامه هذا بما ذكره في البقرة في قوله: **(وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُواْ قِبْلَتَكَ)**[٧٥]. فقال: "ما تبعوا" جواب القسم المحذوف من جواب الشرط.[٧٦]

واعتذر السمين الحلبي عن الزمخشري فقال: "وهذا ليس بشيء، لأن أبا القاسم سمَّاه جزاء الشرط لما كان دالاً على جزاء الشرط، ولا نكير في ذلك".[٧٧]

ومن – هنا – يتضح أن الأرجح رأي الجمهور لما يأتي:

أ/ إطراد القاعدة التي وضعها النحويون في مسألة اجتماع الشرط والقسم وتقدم القسم.

ب/ كثرة الشواهد الواردة في ذلك.

وبذلك يتبين:

أولاً: أن الدماميني – رحمه الله – لم يكن دقيقاً في زعمه من أن ابن هشام يجيز في مسألة اجتماع القسم والشرط أن يكون الجواب للشرط مع تأخره، بل الصحيح أن ابن هشام أخذ برأي جمهوري النحويين من أنه إذا اجتمع القسم والشرط فالجواب للمتقدم منهما، ويؤكد قول ابن هشام: "... وليس موطئة في قوله:

لَـئِنْ كَانـت الـدّنْيَا عَلَـىْ كَمَـا أرَى ... تَبـاريح مـن لَيْلَـى فللمـوت أروْح[٧٨]

وقوله:

---

(٧٥) سورة البقرة، الآية: ١٤٥.

(٧٦) الزمخشري "الكشاف" ٣٢٠/١.

(٧٧) السمين الحلبي "الدر المصون" ٥١١/٢.

(٧٨) البيت من البحر من قصيدة لزي الرمة مطلعها.

إذا قُلـتُ تَـدنُو مَنِـه اعبـر دونهـا ... فيـاف لطـرف العـين فـيهن مطـرح

لـئن كَـانَ مَـا حُدِّثتــه اليَـوْمَ صَـادقاً أصم في نَهارِ القيظ للشمس باديا[٧٩]

ثم قال: بل هي في ذلك كله زائدة، أما الأولان فلأن الشرط قد أجيب عليه بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الأول، وبالفعل المجزوم في البيت الثاني، فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب إلا القسم، هذا هو الصحيح، وخالف في ذلك الفراء فزعم أن الشرط قد يُجاب مع تقدم القسم عليه"[٨٠]. فنصبه هذا صريح بموافقة الجمهور.

ثانياً: أن جواب الشمني الذي قال فيه: "لا نسلم أنَّ المصنّف مثل بهذا البيت بناء على المشهور" يستقيم مع ما ذهب إليه ابن هشام في المسألة من أنه إذا اجتمع القسم والشرط فالجواب للمتقدم منهما، وأنه إنما أورد البيت للتمثيل فقط على مذهب الفراء وابن مالك، دون إقرار لهما على ما ذهبا إليه، ولم يشر الشمني لحقيقة مذهب ابن هشام في المسألة بدليل قوله في جوابه الثاني: "سلمنا أنه مثل به بناء على المشهور".[٨١]

أما جوابه الثاني الذي قال فيه: سلمنا أنه مثل به بناء على المشهور".[٨٢]

ففيه تكلف واضح لاسيما إذا عرف مذهب ابن هشام، فالشمني أراد أن يقول: إن الجواب المذكور للقسم يغني عن جواب الشرط المحذوف، وإذا كان كذلك فيصح التمثيل بالبيت على وقوع "إذن" جواباً لـ"إن" الشرطية الملفوظة وصح ذلك لأن الجواب يصلح للقسم والشرط، فإن حذف جواب أحدهما أغني المذكور عن المحذوف، فيصح حينئذ التمثيل بالبيت على حذف جواب القسم وذكر جواب الشرط الذي يسد مسد جواب القسم، وذكر جواب القسم الذي يقوم مقام جواب الشرط، وهذا كما واضح تكلف بعيد.

ثم ذكر الشمني أن الرضي مثل بهذا البيت لوقوع "إذن" في جواب القسم المتقدم، وهذا هو مذهب جمهور النحويين، وهو الذي أخذ به ابن هشام.[٨٣]

---

(٧٩) سبق تخريجه قريباً.

(٨٠) ابن هشام "المغني" ٢٣٦/١.

(٨١) "المنصف" ٤٣/١.

(٨٢) المرجع السابق نفسه.

(٨٣) محمد بن عبد العزيز العميريني "ابن هشام بين الاعتراض والإنصاف" ص/ ٦٤.

الخاتمة

الحمد لله الذي تتم به فضائل الأعمال، والصلاة والسلام على نبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين. وقد أسفر هذا البحث عن النتائج الآتية:

١/ إذا اجتمع الشرط والقسم، وكان القسم متقدماً فالجواب للسابق، منهما، وهذا الرأي هو الغالب عند النحاة، ويؤيده الباحث.

٢/ هنالك شواهد تقدم فيها القسم على الشرط، ومع ذلك كان الجواب للشرط.

٣/ ابن هشام أخذ برأي الجمهور إذا اجتماع الشرط والقسم فالجواب للسابق منهما.

٤/ أن اليمين لابد له من جواب.

٥/ إذا اجتمع شرط وقسم يمكن حذف جواب المتأخر منهما.

٦/ إذا تقدم القسم والشرط ذو خبر جُعل الجواب للشرط مع تأخره.

التوصيات:

١/ أوصي طلاب العلم والجامعات بدراسة مسائل النحو ومعرفة مواضع الاختلاف بين العلماء.

٢/ دراسة كتب ابن هشام لما فيها من مادة علمية غزيرة وشواهد تزخر بعيون الشعر.

المصادر والمراجع

١/ القرآن الكريم.

٢/ ابن الحاجب "أماني ابن الحاجب". عمان، الأردن، ١٩٨٢م.

٣/ ابن السراج "الأصول" ٩٤/١. تحقيق: عبد الحسن النفعي، ط٢، ١٩٩٨م.

٤/ ابن هشام "مغني اللبيب". تحقيق: محمد محي الدين، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩١م.

٥/ ابن يعيش "شرح المفصل للزمخشري". دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٦/ أبو علي الفارسي "الحجة للقراء السبعة". تحقيق: كامل مصطفي الهنداوي، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٧/ أبو محمد مكي بن أبي طالب القبسي "مشكل إعراب القرآن". بيروت مؤسسة ا لرسالة، الطبعة الرابعة، ١٩٨٨م.

٨/ الألوسي "روح المعاني". دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

٩/ الشيخ خالد الأزهري "التصريح على التوضيح" تحقيق: محمد باسم عيون السود. دار الكتب العليمة، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م.

١٠/ العكبري "التبيان في إعراب". تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٨٧م

١١/ الفراء "معاني القرآن". الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٠م.

١٢/ القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير "شرح اللمع في النحو" تحقيق: رجب عثمان محمد. المنطقة الصناعية، ط١، ٢٠٠٠م.

١٣/ محمد بن عبد العزيز العميريني "ابن هشام بين الاعتراض والإنصاف". دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٧م.